الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/49/202
1 July 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/RUSSIAN

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البند ٦٤ (ز) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل: نزع السلاح الاقليمي

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا - مقدمة ٢

ثانيا - الردود المتلقاة من الحكومات ٣

النمسا ٣

بلغاريا ٧

أوكرانيا ٨

* A/49/50/Rev.1.

94-26526 120794 120794

أولا - مقدمة

١ - في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، اتخذت الجمعية العامة القرار ٧٥/٤٨ زاي، المعنون "نزع السلاح الاقليمي" الذي ينص منطوقه، في جملة أمور، على ما يلي:

"٦ - تشجع الدول على أن تعالج، في ترتيبات اقليمية لنزع السلاح والحد من الأسلحة، مسألة تراكم الأسلحة التقليدية إلى حد يتجاوز الاحتياجات المشروعة للدول للدفاع عن النفس؛

"٧ - تشجع الدول الواقعة في منطقة واحدة على النظر في امكانية اقامة آليات و/أو مؤسسات اقليمية، بمبادرة منها، من أجل وضع التدابير اللازمة في إطار جهد لنزع السلاح الاقليمي أو من أجل منع المنازعات والصراعات وتسويتها بالوسائل السلمية، بمساعدة من الأمم المتحدة إذا طلب إليها ذلك؛

"٨ - تدعو الدول الأعضاء والمناطق إلى أن تعرض على الجمعية العامة النتائج التي حققتها بشأن نزع السلاح الاقليمي، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين على أساس الردود الواردة".

٢ - وعملا بما طلبته الجمعية العامة، طلب الأمين العام إلى الدول الأعضاء، في مذكرة شفوية مؤرخة ٢ آذار/مارس ١٩٩٤ أن تبعث إليه بمعلومات بشأن هذه المسألة. وترد الردود المتلقاة في الفرع ثانيا من هذا التقرير.

ثانيا - الردود المتلقاة من الحكومات

النمسا

[الأصـــل: بالانكليزيـــة]
[٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤]

بيان أدلى به ممثل النمسا الدائم
السفير مارتن فوكوفيتش

أمام الجلسة العامة لمنبر التعاون الأمني
التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا
(١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)

١ - الغرض من التدابير الاقليمية لتحديد الأسلحة المنصوص عليها في الفقرة ألف - ٦ من برنامج الاجراءات الفورية لمنبر التعاون الأمني التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا هو تعزيز الأمن والاستقرار العسكري في أجزاء من منطقة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لا تكون فيها التدابير المطبقة عموما على جميع الدول المشاركة في المؤتمر كافية.

٢ - ويمكن للتدابير الاقليمية أن تساعد في التغلب على عدم الاستقرار الناجم عن رسم خريطة أوروبا من جديد بعد التوقيع على المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا. كما يمكنها أن تكون بمثابة وسيلة لسد الثغرات الخطرة في الترتيبات الأوروبية لتحديد الأسلحة بالنظر إلى أن هذه الثغرات لا يمكن سدها عن طريق التوفيق بين التزامات جميع الدول المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وكذلك بناء الثقة وبناء الأمن.

٣ - وعندما جرى التفاوض بشأن الولاية الممنوحة لمنبر التعاون الأمني في اجتماع المتابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي عقد في هلسنكي، أصرت النمسا على ألا تتضمن التدابير الاقليمية، "تخفيضات أو تحديدات، حيثما كان ذلك مناسبا". وكانت النمسا على قناعة، منذ ذاك الوقت، من أن الموقف في أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة هو مجال واضح لتطبيق هذه التدابير.

٤ - وكان الجيش الوطني اليوغوسلافي، وهو القوات المسلحة ليوغوسلافيا السابقة، يعتبر خامس أكبر جيش في أوروبا. وكان الجزء الأكبر من هذا الجيش قد سيطرت عليه صربيا/الجبل الأسود ("جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية")، وهي إحدى خمس دول خلفت يوغوسلافيا السابقة. إذ تملك القوات المسلحة في صربيا/الجبل الأسود حوالي ٦٠ في المائة من الدبابات القتالية، و ٨٥ في المائة من ناقلات الجنود المدرعة،

و ٦٥ في المائة من قطع المدفعية، و ٨٥ في المائة من الطائرات المقاتلة وطائرات الهليكوبتر الهجومية التابعة للجيش الوطني اليوغوسلافي السابق، وذلك على الرغم من أن حجم أراضي وعدد سكان صربيا/الجبل الأسود هو أقل من من ٤٠ في المائة من أراضي وسكان جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة. أي أن القوات المسلحة لصربيا/الجبل الأسود هي أقوى من حيث الكم والنوع من القوات المسلحة الموجودة لدى معظم جيرانها.

٥ - وتحاول كرواتيا، التي ما برحت أراضيها محتلة جزئيا بعد حرب غزو دامت ستة أشهر شنها الجيش الوطني اليوغوسلافي السابق، بناء قدرتها العسكرية لأسباب مفهومة. وهذا أيضا صحيح بالنسبة للقوات المسلحة لحكومة البوسنة والهرسك.

٦ - وفي حين أن معظم البلدان المجاورة ليوغوسلافيا السابقة ملزمة بموجب اتفاقات المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا (CFE) للحد من عدد الأفراد ونظم الأسلحة التقليدية الرئيسية المتوفرة لدى قواتها المسلحة، فإن الدول التي ظهرت في أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة تبدو وكأنها منهمكة في سباق تسلح يعرض استقرار المنطقة بأكملها. هذا التطور يهدد بالخطر بوجه خاص لأن هذه المنطقة ظلت زهاء سنتين ونصف مسرحا لأكثر الحروب دموية في أوروبا منذ عام ١٩٤٥. وهناك أيضا جنوح كبير في هذه المنطقة إلى مزيد من العنف بسبب العداوات التقليدية، والتوترات الإثنية الكامنة، والعداوات الجديدة. ولذلك كان من الملح تقويم الاختلال العسكري في هذه المنطقة عن طريق تدابير لتحديد الأسلحة وليس لتكديسها.

٧ - وغني عن البيان أنه لا يمكن للمفاوضات المتعلقة بتدابير تحديد الأسلحة لجنوب شرق أوروبا أن تبدأ، إلا بعد التوصل إلى اتفاق سلام بين جميع أطراف النزاع وإلا بعد تطبيع العلاقات بين جميع الدول التي ظهرت في أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة. بيد أنه لا بد من النظر، إلى جانب جهود السلام التي يبذلها المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، في كيفية تعزيز تسوية سياسية عن طريق مجموعة تدابير من أجل الاستقرار العسكري. إذ أنه بدون الاستقرار العسكري، يبقى السلام في هذه المنطقة هشا للأسباب المذكورة أعلاه.

٨ - وفي يوم افتتاح منبر التعاون الأمني في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، قدمت هنغاريا "زادا للفكر"، من أجل المفاوضات الاقليمية المتعلقة بإقامة توازن مستقر في القوات المسلحة بين جميع الدول الجديدة القائمة في أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة بأدنى المستويات الممكنة. وانطلاقا من هذا الاقتراح، طورت مجموعة من البلدان خلال الأشهر الستة عشر الأخيرة عددا من الأفكار المتصلة بنظام محتمل لتحديد الأسلحة من أجل جنوب شرق أوروبا. وهذا المفهوم غير موجه ضد أي بلد؛ بل يلبي الحاجات الأمنية لجميع بلدان المنطقة.

٩ - ويقوم هذا المفهوم على فكرة إيجاد تناسب بين المستويات القصوى لموجودات الأسلحة والمعدات التقليدية وكذلك الحد من عدد الأفراد العسكريين في الدول التي قبلت حديثا في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في جنوب شرق أوروبا، وحاجاتها الدفاعية الشرعية.

١٠ - ويضم هذا المفهوم العناصر التالية:

(أ) المستويات القصوى من الموجودات والحد من عدد الأفراد في الدول المقبولة حديثا في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في المنطقة تتفق عليها هذه الدول في مفاوضات اقليمية بالاشتراك مع غيرها من الدول المعنية في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وتراعي المستويات المتفق عليها لكل دولة مبدأ الكفاية؛ على ألا تزيد هذه المستويات معا عن موجودات الدول التي كانت قائمة قبل عام ١٩٩١ في أراضي الدول الجديدة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في المنطقة؛

(ب) تشمل الأسلحة والمعدات التقليدية للدول المقبولة حديثا في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في المنطقة والخاضعة للتحديد ما لا يقل عن خمس فئات من الأسلحة والمعدات التقليدية التي حددتها المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا (CFE)؛

(ج) يحد من عدد القوات شبه العسكرية بقصد الحيلولة دون الالتفاف حول الالتزامات؛

(د) تحل جميع القوات غير النظامية في المنطقة؛

(هـ) ينشأ نظام فعال للتحقق من التخفيضات والموجودات؛

(و) بالاضافة إلى هذه الالتزامات التي تعهدت بها الدول المقبولة حديثا في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في جنوب شرق أوروبا، يتم الاتفاق بشأن مجموعة مناسبة من تدابير بناء الثقة والأمن وتدابير الاستقرار بين جميع دول المنطقة. وهكذا يضم نظام تحديد الأسلحة في جنوب شرق أوروبا مرتبتين من الالتزامات.

١١ - وينبغي أن تجري المفاوضات بشأن نظام تحديد الأسلحة على الصعيد الإقليمي ضمن فريق عمل إقليمي ينشئه منبر التعاون الأمني (FSC) وفقا للفقرة ٣٧ من الفصل الخامس من وثيقة هلسنكي لعام ١٩٩٢. وينبغي أن يشترك في فريق العمل الاقليمي هذا جميع الدول التي ظهرت في أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة، وجيرانها وكذلك دول أخرى مشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. كما ينبغي أن يوقع جميع المشتركين على الاتفاقات الناجمة عن هذه المفاوضات وأن تقدم الى اللجنة الخاصة للمنبر المذكور (FSC). كما ينبغي أن تكون القيود والتدابير المتصلة بها ذات طابع ملزم قانونا.

١٢ - هذه هي الأفكار الأساسية لفريق من البلدان الاقليمية بشأن مفهوم الاستقرار العسكري في جنوب شرق أوروبا.

١٣ - وفي الاجتماع الأخير لمجلس مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي عقد في روما يومي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أكد وزراء الخارجية للدول المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا البالغ عددها ٥٢ دولة أن الأمن والاستقرار العسكري في جنوب شرق أوروبا هام بالنسبة للسلم والاستقرار في منطقة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ككل. وفي هذا السياق، اتفق الوزراء على أن ينظر المنبر (FSC) في مساهمة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في الأمن الاقليمي في جنوب شرق أوروبا عن طريق تحديد الأسلحة ونزع السلاح وكذلك عن طريق بناء الثقة والأمن. والسعي وراء هذه المساهمة يكمل الجهود المتواصلة المبذولة في سبيل تحقيق تسوية شاملة للنزاع والمسائل التي عالجها المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة (ICFY).

١٤ - ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا مدعو الى استخدام خبرته وقدراته الفريدة في ميدان تحديد الأسلحة التقليدية لإيجاد استقرار عسكري في جنوب شرق أوروبا .

١٥ - وبالاستناد الى المقرر السابق الذكر الصادر عن اجتماع مجلس مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في روما، من الممكن في أي وقت الشروع في المفاوضات بشأن مفهوم الاستقرار العسكري في جنوب شرقي أوروبا. كما يمكن الأمل في إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية في منبر التعاون الأمني في الربيع القادم (FSC) لمعالجة المسائل النظرية. وينظر هذا الفريق المفتوح العضوية في مساهمة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في الأمن الاقليمي في جنوب شرق أوروبا حسب الولاية التي منحها اجتماع المجلس المعقود في روما، مما يمكن المنبر (FSC) من تقديم توصياته الى اجتماع مؤتمر القمة في بودابست. والنمسا ترحب باتخاذ مؤتمر قمة بودابست التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا قرارا بشأن مفهوم المفاوضات المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح والمتعلقة كذلك ببناء الثقة والأمن في جنوب شرق أوروبا.

١٦ - ومن الواضح أنه لا يمكن الشروع في هذه المفاوضات على مائدة مفاوضات في جنوب أوروبا في إطار منبر التعاون الأمني (FSC) إلا بعد أن تشارك جميع دول المنطقة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا مشاركة كاملة. بيد أنه من المهم أن يوافق، من حيث المبدأ، جميع الأطراف في التسوية السلمية التي يؤمل التوصل اليها في المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة (ICFY)، وفي إطار هذه التسوية، على مفهوم الاستقرار العسكري في جنوب شرق أوروبا. كما يمكن تعزيز التقدم المحرز سابقا، في المفاوضات المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح والمتعلقة كذلك ببناء الثقة والأمن في جنوب شرق أوروبا، عن طريق مجموعة حوافز يقدمها المجتمع الدولي.

١٧ - وعلى الرغم من أن المهمة الأولى لهذه المفاوضات قد تكون وضع تدابير خاصة لبناء الثقة والأمن وكذلك تدابير استقرار بقصد تعزيز اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، وتحديد الأسلحة من خلال الحد منها، كما ينبغي أن يتضمن جدول الأعمال حيث يلزم إجراء تخفيضات منذ البداية.

بلغاريا

[الأصـــل: بالانكليزيـــة]
[١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤]

١ - بلغاريا هي بين الدول التي شرعت في عملية نزع السلاح الاقليمية في أوروبا في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. فقد شاركت الوفود البلغارية المتعاقبة بنشاط في صياغة سلسلة من المعاهدات التي أدت الى نزع سلاح تقليدي إقليمي لم يسبق له مثيل والى إدخال تدابير شاملة لبناء الثقة والأمن. وبهذه الطريقة أسهمت جمهورية بلغاريا في زيادة الأمن والاستقرار في أوروبا عن طريق اقامة توازن مستقر أكيد قابل للتحقق بين القوات العسكرية التقليدية بمستوياتها الدنيا، وكذلك عن طريق زيادة الانفتاح في الأنشطة العسكرية وإمكانية التنبؤ بها.

٢ - وتتطلب أحكام المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا، والاتفاق الذي تلاها بشأن المستويات القصوى للقوات والمعدات التقليدية الذي أبرم بين الدول - الأعضاء السابقة في حلف وارسو - والوثيقة الختامية للمفاوضات المتعلقة بتعداد الأفراد في القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، أن تخفض بلغاريا خمسة أنواع من الأسلحة والمعدات التقليدية، وكذلك في عدد أفراد قواتها المسلحة.

٣ - وتقوم جمهورية بلغاريا بالتزاماتها المترتبة بموجب المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا كاملة، حيث تقوم بإجراء التخفيضات الضرورية ضمن الحدود الزمنية المنصوص عليها في المعاهدة. وهذا ما أكدته عمليات التفتيش الدولية التي جرت في الأراضي البلغارية وفقا لآلية التحقق والمراقبة المنصوص عليها في المعاهدة.

٤ - وترى جمهورية بلغاريا ناحية أخرى، أن الكميات الهائلة الباقية في أوروبا من المعدات والأسلحة الأخرى التي حددتها المعاهدة حتى بعد تنفيذ الالتزامات المترتبة بموجبها، إنما تتجاوز الاحتياجات اللازمة من أجل الاستقرار الأكيد. فالاهتمام باتخاذ تدابير أخرى، في منطقة البلقان بوجه خاص، له ما يبرره تبريرا حسنا. وفي هذا الصدد، يمكن لمنبر التعاون الأمني المنشأ بموجب قرار الدول المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في اجتماع قمة هلسنكي في عام ١٩٩٢، تأدية دور حيوي. فولاية المنبر واسعة بما فيه الكفاية من حيث تعزيز الأمن والاستقرار في أوروبا. كما أن هذه الولاية، في ميدان نزع السلاح بوجه خاص، تتيح التفاوض بشأن مزيد من التدابير والأحكام المحددة لنزع السلاح التي توفق بين الالتزامات المترتبة بموجب مختلف الصكوك الدولية في هذا المجال، مع التركيز بوجه خاص على تبادل المعلومات

والتحقق ومستويات القوات، وكذلك على تدابير بناء الثقة والأمن، "وتدابير الاستقرار". ولا بد من أن ترمي المفاوضات المحتملة بشأن جميع هذه المسائل الهامة الى إجراء مزيد من التخفيضات الملموسة في مجال الأسلحة والقوات التقليدية، ولاسيما حيث لا يزال الاختلال العسكري قائما، والى إدخال المزيد من الشفافية في الميدان العسكري، وبخاصة فيما يتعلق بتحديث المعدات والأسلحة العائدة لقوات الوحدات العاملة وغير العاملة.

أوكرانيا

[الأصـــــل: بالروسيـــة]
[١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤]

١ - خلال عامي ١٩٩٣-١٩٩٤، اتخذت أوكرانيا عددا من الإجراءات في ميدان نزع السلاح الاقليمي عملا بالمعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا ووثيقة فيينا لعام ١٩٩٢ والمحادثات الرامية الى تعزيز الثقة والأمن. وخلال هذه الفترة زودت البلدان الأطراف في المعاهدة بمعلومات (في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٢ و ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ و ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤) عن هيكل القوات المسلحة الأوكرانية ووزعها وعدد أفرادها، وذلك عملا بمقتضيات المعاهدة. وقد قامت أوكرانيا بعمليات تفتيش على البنود الخاضعة للمراقبة لديها، بلغ عددها ١١٠ عملية، وذلك بنفسها أو أمنت تنفيذ هذه العمليات. كما أجرينا ٢٢ عملية تفتيش على البنود الخاضعة للمراقبة فوق أراضي بلدان أخرى من البلدان الأطراف في المعاهدة. ولبى ممثلو أوكرانيا دعوة عدد من البلدان الأخرى، فشاركوا في مجموعات التفتيش لكل من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، وايطاليا، وبولندا، وهنغاريا، وفرنسا، وألمانيا.

٢ - وعملا بأحكام المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا، يخضع للتخفيض ١ ٩٧٤ من الدبابات و ١ ٥٤٥ من المدرعات و ٥٥٠ من الطائرات الحربية. وقد تم حتى ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ تخفيض ٨٨٩ من الدبابات و ٩٧١ من المدرعات و ١٧٢ من الطائرات العسكرية.

٣ - وتفيد البيانات الأولية عن الوضع حتى أيار/مايو ١٩٩٤، تم، تنفيذا للاتفاقات المبرمة، نقل ١٨٠ من أصل ٢٠٠ من الرؤوس النووية الى الاتحاد الروسي، على نحو ما توخاه البيان الثلاثي.

- - - - -